مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التحديات الجيو سياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية
اسم الكاتب: أ.د. سعد حقي توفيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/190
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحديات الجيو سياسية
المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية

سعد حقي توفيق(*)

المقدمة

لعب النفط دوراً مهماً في ازدهار الاقتصاد الغربي. وأن الدرجة العالية لاعتماد الدول الغربية عليه زاد من تأثيره في العلاقات الدولية، أن استمرار حاجة الدول الغربية المستهلكة وظهور الصين والهند بوصفهما مستهلكين جدد للطاقة ولكونه سيبقى المصدر الأساسي للطاقة لسنوات قادمة زادت من حاجة الدول اليه بل أخذت تتسابق من أجل الحصول على امتيازات واستثمارات في الدول المنتجة.

وبدون شك أن تراجع تأثير الشركات النفطية الأجنبية العملاقة وتصاعد دور دول الأوبك (منظمة الأقطار المصدرة للنفط) أدى الى تحولات مهمة في دور النفط. اذ استطاعت دول الأوبك من السيطرة على مواردها النفطية وتحويلها الى مشاريع لخدمة شعوبها، مما أصبح لهذه المنظمة القدرة على التحكم في إنتاج وأسعار النفط وتحقيق الاستقرار النفطي في العلاقات الدولية.

أن أهمية النفط اليوم تنبع من كونه أصبح مصدراً للتنافس بين الدول الكبرى من أجل ضمان أمن الطاقة.

لذلك سنسعى في هذا البحث الى التأكيد على النقاط الآتية:

١. الاعتماد الدولي على النفط.
٢. تأثير الأزمات على الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة للنفط.
٣. دور أوبك والتحديات الجيو سياسية.
٤. قدرة أوبك على ترجيح الإنتاج وأسعار النفط.
٥. الدول الكبرى المستهلكة وأمن الطاقة.

أولاً: الاعتماد الدولي على النفط

يوفر النفط ما يقارب من (٤٠%) من إجمالي إمداد الولايات المتحدة بالطاقة، أكثر من أي مصدر آخر. حيث يزود كل من الغاز الطبيعي والفحم بـ (٢٣%)، الطاقة الذرية (٨%) وكل المصادر الأخرى (٦%) من إجمالي احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة. ويوفر النفط الكثير من الفوائد للولايات المتحدة مثل تزويد الصناعة بالطاقة وتدفئة البيوت والمدارس وتوفير المادة الخام للدائن وعدد كبير من المنتجات الأخرى. ولكن دوره الأساسي يتمثل في النقل. فهو اليوم المصدر الرئيسي لـ (٩٨%) من إجمالي الوقود المستخدم في الأساطيل الضخمة للسيارات والشاحنات والحافلات والطائرات والقطارات[١].

ويرى معظم المحللين أن النفط سيبقى مصدراً أساسياً للطاقة للولايات المتحدة على مدى سنوات كثيرة قادمة. ويعود سبب هذا الى أن المصادر الأخرى للطاقة أما نادرة جداً (غاز طبيعي، قدرة مائية) أو مكلفة جداً (رياح، شمس)، أو ضارة جداً في توليد منتجات ثانوية (ثاني أكسيد الكربون في حالة الفحم، نفايات مشعة في حالة الطاقة النووية). وعلى العكس، فأن النفط غزير نسبياً، وكلفته معقولة وأقل من الفحم توليداً لغاز ثاني أكسيد الكربون. ولهذا السبب يحتمل أن يبقى النفط مصدراً أساسياً للوقود بالنسبة للصناعات والمجتمعات وأنظمة النقل الأمريكية في المستقبل المنظور. وفي الواقع تتنبأ وزارة الطاقة الأمريكية بأن النفط سيكون مسؤولاً عن النسبة نفسها تقريباً، (٣٧%) من إجمالي إمداد الأمريكيين بالطاقة في العام ٢٠٢٥[٢].

في العام ١٩٥٠ كان استهلاك الولايات المتحدة من النفط في قطاع النقل يعادل (٥٤%) من إجمالي استهلاكها النفطي. وفي العام ١٩٧٠ قفزت النسبة الى (٦٠%)، وفي العام ١٩٩٠ بلغت (٦٧%) لكنها لم تتوقف عند هذا الحد. ففي العام ٢٠٠١ كان (٦٩%) من إجمالي استهلاك النفط في الولايات المتحدة يرجع الى قطاع النقل ككل (من سيارات وطائرات وسفن وقطارات)، و(٥٣%) من هذا الاستهلاك الإجمالي يرجع الى السيارات والديزل معاً. وكان ذلك مذهلاً، فقد كان يعادل (٣.٧٦) مليون برميل يومياً سنة ١٩٦٠ و(٧.١) مليون برميل في اليوم في العام ١٩٨٠ و(١٠.١) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠١. وأسباب ذلك واضحة، فالنفط هو أنسب مصدر طاقة للآلات المتحركة المستقلة الكبيرة بلا منازع. وفي القرن العشرين ظهرت الرأسمالية الأمريكية وحققت ازدهاراً

استثنائياً من خلال تصنيع وبيع السيارات في المقام الأول، ولعبت صناعات أخرى (دوراً لصناعة الفولاذ والبلاستك) وبالطبع صناعة النفط نفسها ولكن في معظم الحالات، كانت هذه صناعات مساعدة لصناعة السيارات. فقد كانت منتجاتها تطلب من مصانع السيارات والشاحنات الكبرى[٣].

يبلغ استهلاك الفرد الأمريكي الواحد في بنزين وديزل السيارات (٢٠٤٣) لتراً في السنة. وهذا يشكل ثلاثة أضعاف استهلاك الفرد في اليابان وضعفي ونصف استهلاك الفرد في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وهكذا تحولت السيارة في الولايات المتحدة ذلك الرمز المفترض للرفاهية الأمريكية الى قوة اقتصادية وقوة سياسية ساحقة يضطر أصحابها بصورة متزايدة الى إخضاع بقية العالم المنتج للنفط والسيطرة عليه لضمان استمرار تمتعهم بطريقتهم في الحياة غير الخاضعة للنقاش[٤].

أما الصين، فبالنظر لنموها الاقتصادي المتسارع تحولت من دولة مصدرة للنفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين النفطيين في العالم، حيث تستهلك (٦.٣) مليون برميل في اليوم، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت تسبقها كثيراً لأنها تستهلك أكثر من (٢٠) مليون برميل يومياً فمن المتوقع أن يصل معدل استهلاك الصين للنفط الى (١٠) ملايين برميل يومياً في العقدين المقبلين. وبحسب العديد من المحللين أن السوق النفطية وحدها مسؤولة عن (٤٠%) من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ العام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة تتراوح بين (٩.٥– ٩.٩%) في السنوات القليلة الأخيرة، قفزت وارداتها النفطية بنسبة (٣٥%) في العام ٢٠٠٤، و(٣.٣%) في العام ٢٠٠٥. وتفيد التنبؤات بأن طلب الصين على الخام سيتزايد سنوياً بنسبة (١٢%) حتى العام ٢٠٢٠. واذا ما سعت الصين الى ما تصبو اليه وهو مضاعفة اقتصادها أربع مرات بحلول العام ٢٠٢٠، فأن ذلك لن يتحقق الا اذا تزايد طلبها على الطاقة والموارد الأخرى وأمنت كل طاقتها الجديدة من مصادر خارجية[٥].

أما اليابان فقد هيمنت على وضع الطاقة في آسيا كل النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شكلت ما نسبته (٦٠%) من الطلب على نفط القارة في العام ١٩٧٣ ولكن مع الزيادة المتسارعة في طلب الصين الى جانب البلدان الآسيوية الأخرى من

المتوقع أن تصل حصة اليابان من استهلاك النفط نحو (١٥%) من إجمالي الطلب الآسيوي على النفط في العام ٢٠٢٠. وقد وصل طلب اليابان على النفط في العام ٢٠٠٥ بمقدار (٥.٩) مليون برميل يومياً وتفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية أنه من المتوقع، على مدى الخمسة عشر عاماً المقبلة لن يبقى طلب اليابان على النفط ثابتاً عند نحو (٥.٥) مليون برميل يومياً[٦].

أما الهند فقد تزايد استهلاكها للنفط مع تزايد معدلات نموها التي تراوحت نسبتها بين (٨-٩%) سنوياً على مر السنوات القليلة الماضية. وتحتل الهند الآن المرتبة السادسة بين كبار مستهلكي النفط في العالم، ولن يطول الوقت حتى تصعد الى المرتبة الرابعة بين كبار المستهلكين. وبحسب معدلات النمو المتوقعة، من المرتقب أن يزداد طلب الهند على النفط بمعدل (٢.٩%) سنوياً حتى العام ٢٠٣٠[٧].

وفي تقرير نشرته حكومة الهند في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٠ تحت عنوان Hydrocarbon visin تم عرض مأزق أمن الطاقة الهندية حيث ذكر أن اعتماد الهند الذاتي على النفط الخام انخفض من (٦٣%) خلال المدة ١٩٨٩- ١٩٩٠ الى (٣٠%) في المدة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومن المحتمل أن يزداد هذا الوضع سوءاً في المستقبل، وقد ازداد طلب الهند على النفط من (١٢٢) مليون برميل بين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ الى (١٩٦) مليون برميل بين ٢٠١١-٢٠١٢، ليرتفع بعدها الى (٣٦٤) مليون برميل خلال المدة ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ وأن نسبة الاكتفاء الذاتي للهند من النفط الخام لن تتجاوز (١٥%)[٨].

ثانياً: تأثير الأزمات على الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة للنفط.

لوحظ أن أسعار النفط كانت ثابتة في الأعوام التي سبقت طفرة الأسعار الأولى في العام ١٩٧٣ والأخرى في العام ١٩٧٩. ويعود ذلك في معظمه الى أن الجزء الأكبر من النفط العالمي كان يتم بيعه بعقود ثابتة السعر ومسبقة الترتيب على عكس الأسعار الفورية في السوق الحرة، كما هي الحال الآن، وبالنتيجة كان مقياس الضغط الذي تقاس به الأسعار صعباً وعاجزاً عن قياس الضغوط المتراكمة بسبب الطلب العالمي المتزايد وموقف أوبك الجيو سياسي. والواقع هو أنه عندما تتعرض الدول المنتجة للنفط لتغيرات سياسية جذرية فأن إنتاجها النفطي يصاب بضرر شديد فترة طويلة[٩].

لقد طالت التغييرات بلدان منتجة كثيرة. فبالنسبة الى إيران والعراق كانت التغييرات الرئيسة ممثلة بحرب السنوات الثماني التي بدأت في العام ١٩٨٠، وساء وضع العراق بعد فرض العقوبات عليه بعد العام ١٩٩٠ ثم احتلاله من قبل الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣. لم تستعد إيران والعراق مستويات الإنتاج التي كانت عليها قبل العام ١٩٧٩. وفي روسيا فكان التغيير ممثلاً بانفجار الوضع الداخلي في العام ١٩٨٩، وكذلك في نيجيريا وفنزويلا وأندونيسيا حيث أضر الصراع السياسي فيها إنتاج النفط بصورة متكررة والدرس الحقيقي هو أن القوى السياسية- الداخلية والخارجية- التي تخرج على السيطرة تقيد سلاسل إمداد النفط لفترة طويلة. وهذا أمر ينبغي أن نأخذه بنظر الاعتبار عندما ندرك مدى تركز الاعتمادية في النفط العالمية على مجموعة من الدول المنتجة التي تعاني ضعفاً سياسياً. فقد كان الحظر النفطي في العام ١٩٧٣، الذي تبعته الإطاحة بشاه إيران في العام ١٩٧٩ ثم الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وهما دورتين متقاربتين من الضغط والتحول في سلسلة إمداد الطاقة العالمية، حيث تعرض إمداد النفط لضغوط نتيجة التوترات الجيو سياسية وتنامي الطلب العالمي بصورة نشيطة[١٠].

وكذلك تعد روسيا وأذربيجان وكازاخستان معرضة لمخاطر من أنواع أخرى. فأذربيجان واقعة في القوقاز الذي لا يقل تقلباً، وتعتمد على الاستقرار في جورجيا لتخرج نفطها الى أسواق التصدير. وكازاخستان بلد قاري لا يطل على بحر مفتوح ويمسك بمصالحه عن نحو صعب في مواجهة جارين قويين روسيا والصين. وهكذا فالعوامل الجيو سياسية هامة لكل من أذربيجان وكازاخستان لأنهما بلدان قاريان لا يطلان على بحار مفتوحة الى العالم. وقدرتهما على التصدير تتوقف على إرادة جيرانهما الطيبة. وقدرة البلدان الثلاثة على إنتاج النفط تتأثر بالاضطرابات السياسية والجغراسياسية المستمرة التي تتعرض لها أنظمتها[١١].

يبلغ الإنتاج في روسيا وأذربيجان وكازاخستان بنحو (١٢%) من إنتاج النفط العالمي للعام ٢٠٠٣. أن بلدان مثل هذه من خارج الأوبك هو مهم بالنسبة لأمن الطاقة للولايات المتحدة التي تخشى من أنقطاعات إمدادات النفط من الشرق الأوسط في أوقات الأزمات. وهذه الخشية تملي أن تكون الدول المنتجة خارج منظمة أوبك مثل روسيا وبلدان بحر قزوين، حيوية بالنسبة لرفاهية الولايات المتحدة في المستقبل. وهكذا تسعى

الولايات المتحدة الى تنويع مصادر نفطها من بلدان متعددة منتجة للنفط من مناطق أخرى[١٢](*).

تدرك الولايات المتحدة أهمية منطقة بحر قزوين والآن روسيا لأنها تساعد على تنويع إمدادات العالم من النفط فيما هي أيضاً بلدان منتجة خارج منظمة أوبك. وتنويع الإمدادات سبب مهم لدعم إنتاج إضافي في روسيا ومنطقة بحر قزوين.

ومع ذلك فغالباً ما يساء فهم موقف أوبك في مواجهة البلدان المنتجة من خارج أوبك في سجالات أمن الطاقة الأمريكية، حيث تخدم البلدان الممونة من خارج أوبك كأساس لسوق ما، بتسليمها على نحو ثابت المستوى الكامل من الإنتاج الذي تنتجه تلك المصادر. وواضح أن تنويع وزيادة هذه المصادر خارج أوبك يوفر إمدادات أساسية أكثر أمناً للولايات المتحدة وبلدان مستهلكة أخرى يمكنها أن تعتمد عليها. ويزداد إنتاج البلدان خارج أوبك وفقاً لبيانات معلومات من إدارة الطاقة الأمريكية، فبلغ نحو (٤٨.٩) مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٣ مقابل إنتاج أوبك الذي بلغ آنئذ (٢٦.٨) مليون برميل في اليوم[١٣].

والمشكلة في البلدان المنتجة للنفط خارج أوبك تكمن في قضايا ثلاثة:-

١. كم هي المنافذ التي ستكون لدى شركات النفط الدولية لتدعم تطوير تلك الاحتياطات وإنتاجها؟.
٢. في أية بلدان تملك شركات النفط الدولية هذه المنافذ؟.
٣. كم هي هذه البلدان مستقرة لتسمح لشركات النفط الدولية بالإنتاج وتصدير نفطها دون عوائق؟. ففي روسيا لدى شركات النفط الدولية منفذ محدود. وفي منطقة بحر قزوين، لدى شركات النفط الدولية منفذ كبير في الوقت الحالي في أذربيجان غير أن الإمكانية تتقلص. وفي كازاخستان لدى شركات النفط الدولية منفذ غير أن مناخ الاستثمار صعب[١٤].

وفي المملكة العربية السعودية فبسبب حالة المعركة ضد الإرهاب الذي أخذ يستهدف البنية التحتية للنفط، فأن الخطر المباشر عن النظام هو محدود. اذ أن الهجمات محاولة لتقويض الأساس الذي يقوم عليه النظام. وهذا يرتبط بقدرة الحكومة السعودية على الحفاظ على مستويات عالية من عائدات النفط وتوزيع هذه الأرباح في شكل خدمات

اجتماعية لمكوناته. لقد أدت الهجمات على الغربيين في السعودية في العام ٢٠٠٤ موجات صادمة عبر أسواق النفط العالمية مع مخاوف من أن إنتاج النفط في المملكة قد يهبط بشدة اذا هرب العمال الأجانب، وعلاوة على ذلك، تفاقمت المخاوف من إمكانية أن تؤدي الانقطاعات في خدمات اجتماعية أساسية الى إشاعة عدم استقرار يفاقم مشكلات البلد الاجتماعية والاقتصادية[١٥] كذلك هناك مسألة الاختلاف في درجة اعتماد البلدان المستوردة والمصدرة على النفط ذاته. ففي السنوات الثلاثين الماضية، فيما نوعت البلدان الصناعية مصادرها من مستوردات النفط الخام بنجاح، أنشأت احتياطيات إستراتيجية، وقللت اعتمادها النسبي على الطاقة وبقيت البلدان الرئيسة المصدرة سبباً أكبر للقلق على أمن أسواقها مما لدى الدول المستوردة. فهذا الاعتماد المستمر على عائدات النفط قد عنى أن أغلب البلدان المصدرة الرئيسة– والى حد كبير الدول الأعضاء في منظمة أوبك أن توازن بين مصلحتين وحاجتين متنازعتين: حاجاتها المالية القصيرة الأجل ومصالح حصتها في السوق الطويلة الأجل[١٦].

وهكذا فالأمر ليس عرضياً أن يكون اعتدال الأسعار والاستقرار من أهداف السياسة الرئيسة في البلدان الكبرى المصدرة للنفط لربع قرن مضى. وهي تتابع هذا الهدف، لأنه الطريقة الوحيدة لتحقيق التوازن بين عائداتها ومتطلبات حصة السوق، فعندما ترتفع أسعار النفط كثيراً تتراجع الصناعة والاقتصاد العالمي من خلال الطلب المنخفض وإمدادات البلدان خارج أوبك العالية، الأمر الذي يؤدي الى تآكل حصة الدول المنتجة في السوق وقاعدة عائداتها. وعندما تنخفض الأسعار جداً ترد الصناعة والاقتصاد العالمي بطلب أكبر واستثمارات أقل في الاستكشاف والإنتاج، وفي النهاية تكبح الارتفاع في الإنتاج في البلدان المنتجة خارج أوبك وتسبب أحياناً تخفيضاً في مناطق الإنتاج القديمة العالية الكلفة. ومع أن هذا يساعد في الغاية على العودة يسبب مصاعب مالية جمة في الأجل القريب وعدم استقرار في الاقتصاد والميزانية في البلدان المنتجة الرئيسة[١٧].

ثالثاً: دور أوبك والتحديات الجيو سياسية

في أواخر ستينات القرن الماضي سعت بعض بلدان الأوبك لتأميم حقول النفط في محاولة لمنع شركات النفط الدولية من معاقبة أعضاء أوبك الخصوم بتقليص الإنتاج من حقول النفط المحلية لابتزاز امتيازات اقتصادية من حكومات بلدان أوبك المضيفة. وفي العام ١٩٦٨ بينت أوبك الإعلان العام لسياسة النفط، والتي دعت الى سيادة دائمة وغير قابلة للنقل للحكومات على مواردها الطبيعية، ودعت أعضائها الى إحراز الفائدة الأكبر الممكنة من امتيازات نفطها الموجودة.

وقد أدى ذلك الى توحيد العمل بشكل أساسي سلوك الأوبك منذئذ. وتبدو وحدة الأوبك أكثر قوة عندما يحتاج أعضاؤها الى العمل معاً للحفاظ على أرضية لأسعارها منعاً لانهيار في الداخل. وقد دفعت أحداث ١٩٩٨-١٩٩٩ هذه الفكرة وطنياً عندما تسبب هبوطاً مفاجئاً في أسعار النفط الى ما دون (١٠) دولارات للبرميل بدمار اقتصاديات أعضاء منظمة أوبك وفاقم الانشقاقات السياسية الوطنية المضطربة وأحدث ضغوطاً قوية على أنظمة الحكم المحلية[١٨].

وبخلاف انهيار أسعار النفط في العام ١٩٨٥ الذي اقنع منظمة أوبك بالحاجة الى التعاون والذي كان قد حدث جراء الركود في الغرب الذي تسببت في جزء كبير منه صدمات سعر النفط خلال سبعينيات القرن الماضي، دفعت أزمة ١٩٩٨ داخلياً منظمة أوبك فكرة جديدة وهي كم تستطيع التغييرات في أسعار النفط أن تعمل بشكل غير متناسق في الاقتصاد العالمي. نسبياً أضرت الأسعار المنخفضة باقتصاديات منظمة أوبك بشدة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وبشكل متقطع في التسعينات. فقد شهدت بلدان أوبك الشرق أوسطية عملياً هبوطاً في الدخل الفردي في بلدانها طوال تلك الفترة.

وقد تعارض هذا بقوة مع الازدهار الاقتصادي الذي رافق أسعار الطاقة المنخفضة في الاقتصاديات النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في بعض الحالات أكثر من (١٠%) سنوياً مما دفع بلدان منظمة أوبك أكثر اهتماماً بأداء اقتصادياتها الخاصة مقارنة مع الدول الأخرى ورفضت فكرة أن أسعار النفط المنخفضة جيدة للجميع[١٩].

ونتيجة التأميمات في مطلع السبعينات وتعديل الأسعار من قبل الدول المنتجة للنفط وبعد صدمتي النفط الأولى بعد حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣ والثانية أثر الثورة الإيرانية للعام ١٩٧٩. استطاعت حكومات الدول المصدرة للنفط (أوبك) من القدرة في تحديد السعر من جانب واحد واستبدال أصحاب الامتياز المستخرجين للنفط، ولما زاد إنتاج النفط من منافذ بحر الشمال وبحر قزوين واللذان لا ينتميان الى أوبك أصبح النفط سلعة تعتمد على ظروف الإمدادات للسوق الدولية ومستوى التنافس في هذه السوق. وبالنسبة لهذه الدول المصدرة فقد باتت سلامة الأسواق أي مداخيل التصدير تعتمد في هذه الظروف على قدرتها على تنظيم المنافسة فيما بينها في مواجهة منافسة أكثر اتساعاً لمنتجين آخرين[٢٠].

لقد نشأت شركات نفط وطنية زادت من عزم الدولة على التأكيد على سيطرتها الوطنية على الموارد الهيدروكربونية، أي التحكم في القرارات المتعلقة بمعدلات الإنتاج والتطوير والمبيعات، وبالتالي في تأمين المداخيل للدولة. وساعدت الشركات الوطنية الحكومات أيضاً من رفع نصيبها الى الحد الأقصى أي الحصة المقتطعة من المداخيل التي تؤمنها المنتجات الهيدروكربونية والتي تحولها الشركات الى الدولة[٢١].

أن إدراك منتجي النفط في العالم الثالث لمدى النفوذ الذي تكسبه مواردهم، الى جانب ضعف الشركات السبع (شركات النفط الأجنبية العملاقة) المنافسة أديا الى نشوء سوق نفط عالمي جديد. في هذا السوق نما تحد تدريجي لامتيازات شركات النفط الأجنبية عبر إنشاء أوبك وانطلاق موجة تأميم شركات النفط في السنوات الأولى من سبعينيات القرن الماضي، في ظل هذه الأوضاع كان منتجو النفط الشرق أوسطيون يستعيدون مواردهم ويطورونها ويثبتون أهميتهم على الساحتين الإقليمية والدولية[٢٢].

عند ذاك اتجهت دول منظمة أوبك للتعاون لعدة أسباب:-

١. دفعت التغييرات السياسية في المستويات العليا داخل عدة بلدان رئيسة في منظمة أوبك، مثل العربية السعودية وفنزويلا والكويت، أجندة المنظمة بعيداً عن السياسات المعتدلة لسنوات التسعينيات باتجاه مقاربة عالم نام أكثر راديكالية وإصراراً على المواجهة بفضل العائدات.

٢. نهوض مشاعر في الديمقراطية وحرية الصحافة ومد نام في العداء للأمركة آثار كثيراً من الاهتمام لدى الرأي العام في داخل بلدان منظمة أوبك، ولاسيما في بلدان الشرق الأوسط الخليجية. وهذا الاهتمام الجديد في ما يخص العاطفة الشعبية يقيد خيارات قادة المنظمة من تكييف المصالح الغربية. ولا يزال بعض السكان وبعض القادة أيضاً يشعرون بالمرارة من المعاناة التي وقعت عندما انهارت أسعار النفط في أواخر عقد التسعينات.

٣. لقد عنت الزيادة السريعة في عدد السكان والركود الاقتصادي في بلدان كثيرة في منظمة أوبك أن ضغوط العائد تتقدم على الاعتبارات الأخرى.

٤. قلص غياب الاستثمار في البنية التحتية وحقول النفط طوال تلك السنوات بسبب محدودية موارد الدولة المالية وارتفاع الضغوط الاجتماعية والقدرة الإنتاجية الاحتياطية لبلدان منظمة أوبك كثيراً، وجعل موافقتها على تقييد الإنتاج أمراً أكثر سهولة[٢٣].

وفي الواقع كان قرار أوبك في العام ٢٠٠٠ يطرح هدف سعرها الجديد مقابل سلة تدفقات نفطها الخام في نطاق ٢٢–٢٨ دولار للبرميل هجومياً أكثر منه دفاعياً. والحاسم في إجماع منظمة أوبك الأكثر جدة هو فكرة أوبك في موقع يجب أن تقاوم فيه الغرب ويجب أن تشعر بأن من حقها أن تفعل ذلك، لأن الغرب لم يبال، ولم يفعل شيئاً للمساعدة على تخفيف المعاناة التي أضعفتها والحد من عواقب انهيار الأسعار في العام ١٩٩٨ التي أثارت عدم الاستقرار. وهكذا غدت البلدان المنتجة في منظمة أوبك أقل ميلاً الى التفكير بزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار كما تفضل البلدان المستهلكة التي تصارع ضد التباطؤ الاقتصادي والركود المحتمل[٢٤].

والبلدان المنتجة أكثر حساسية أيضاً من التغييرات في قوتها الشرائية في الوقت الذي تتغير فيه قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى. وخياراتها هي أن تغير أسعارها من الدولار الى عملة أخرى مثل اليورو، او أن تعدل الأسعار مقابل التغييرات في قيمة الدولار. وقام خطاب منظمة أوبك بانعطافه الى اليسار مطالباً بسعر منصف لنفط منظمة أوبك وتعني كلمة "منصف" عموماً سعراً "عالياً" تبعاً للمعايير الغربية[٢٥].

والواقع، أنه يعد موجات التأميم في كافة أنحاء المنطقة أصبحت دول أوبك المحرك الرئيسي للاقتصاد وجامعة الإيرادات الحكومية النفطية العالية وموزعتها. واتصف مصدرو النفط بقدرة الدولة على توزيع مقادير كبيرة من الموارد المالية على المجتمع، موارد غير ناتجة عن الضرائب مما منح الدولة قدراً معيناً من الاستقلال عن المجتمع. فلم تعد الدولة تعتمد على الضرائب المباشرة والإيرادات الخارجية، وأخذت دول أوبك توزع الإيرادات على مواطنها ففي دول الخليج العربي مثلاً توزع الإيرادات على الذين يشكلون تحدياً محتملاً وعلى الشرائح الفقيرة لأن الاتكال على توزيع الموارد يعزز الولاء الداخلي للحكومة. كما تعهدت دول الأوبك بتوزيع الإعانات (بما في ذلك دعم سعر الطاقة للمستهلكين المحللين) لشرائح مجتمعية وتقديم خدمات عامة مجانية وتأمين الوظائف في القطاع العام وتخفيض الضرائب. في المقابل قدمت مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية الولاء للنظام دون التقدم بمطالب للمشاركة السياسية[٢٦].

الا أن الأمر قد اختلف عندما انخفضت أسعار النفط، وعرض انهيار سعر النفط في العام ١٩٨٦ العديد من الاقتصاديات لحالات من الضعف، وكان الأمر المباشر تعرض الحكومات لديون داخلية وخارجية كبيرة بهدف المحافظة على أسلوب الحياة الذي تدعمه الإيرادات وذلك من خلال موارد مستعارة. خلال التسعينات بدأت الحكومات في بلدان أوبك واحدة تلو الأخرى بالتطرق الى ضعف القطاعات غير النفطية في اقتصادياتها على الجهات الأجنبية المانحة. قلصت القفزات الكبيرة لأسعار النفط العالمية الشعور لضرورة الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت به الدول المصدرة للنفط. أن السيناريوهات المرتبطة بأسعار نفطية أقل ستؤدي الى انخفاض قدرة الدولة على المحافظة على مستوى الدعم الذي وفرته للمواطنين[٢٧].

رابعاً: قدرة أوبك على ترجيح الإنتاج وأسعار النفط

أن ردود أفعال الدول المنتجة للنفط في أوبك نحو زيادة أسعار النفط كانت تعبر عن رغبات داخلية وحاجات مواطنيها للتغلب على أوضاعها الاقتصادية الصعبة، وخصوصاً أن عدم دعم حكومات أوبك لأسعار عالية ستعرضهم لانتقادات شعوبهم، وبالتالي لا يستطيع القادة تجاهل الرأي العام لصالح مصالح أخرى.

أن المصالح المشتركة لبلدان أوبك المنتجة باعتباره قوة دفع حاسمة توضح بقاء أوبك واستمرارها، لاسيما بعد انهيار أسعار النفط في العام ١٩٩٨. اتخذت فنزويلا خطوات في مطلع التسعينات لاستكمال برنامج العولمة الذي باشرت به في ثمانينات القرن الماضي. وقد رفعت فنزويلا إنتاجها على نحو متتال. وهكذا ازدادت قدرة البلد وإنتاجه الى (٣.٧) مليون برميل في اليوم بحلول منتصف العام ١٩٩٧، مقارنة مع حصة أوبك البالغة (٢.٣) مليون برميل في اليوم. وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٧، تجاوزت فنزويلا العربية السعودية باعتبارها ممون النفط رقم واحد الى الولايات المتحدة. ولم تستجيب فنزويلا لمطالب السعودية بخفض الإنتاج قامت الأخيرة بزيادة إنتاجها الى أكثر من (٨) مليون برميل في اليوم. وكان الغرض من ذلك هو تخفيض الأسعار لمعاقبة كاراكاس وحث فنزويلا عن التعاون، والإنتاج الزائد لدى البلدين أدى الى انهيار أسعار النفط في العام ١٩٩٨[٢٨].

يعتبر الموقف السعودي في أوبك من أقوى المواقف في المنظمة فلن يكون موقف أوبك الأكثر قوة ممكناً دون موافقة العربية السعودية، التي عانت مالياً كثيراً في العام ١٩٩٨. اذ أن السعودية تقلق أكثر فأكثر من المعارضة الداخلية وسلطتها مقيدة بعلاقات نظام الحكم الوثيقة مع الولايات المتحدة، التي يتخذ منها المواطن السعودي العادي موقفاً عدائياً بسبب دعمها لإسرائيل[٢٩].

وبحلول العام ٢٠٠٤ كانت السعودية تدعم أسعاراً عند (٣٥) دولار للبرميل. وفي ذلك العام، فيما ارتفعت الأسعار فوق (٥٠) دولاراً للبرميل، اضطرت السعودية الى مواجهة تحدي السيطرة على الأسعار[٣٠].

السؤال الذي يطرح هو ما اذا كانت العربية السعودية قادرة على تحمل دورها المزدوج كمنتج نفطي مهيمن ومنتج متأرجح؟ وباعتبارها المصدر الأكبر للنفط في العالم، مع مستوى إنتاجي يفوق (١٠) مليون برميل يومياً. فالعربية السعودية هي منتج النفط المسيطر الى حد كبير بقدر ما تكون السوق الدولية مهمة. وما يضاف الى الإنتاج اليومي والصادرات هي أن الاحتياطات التي تمتلكها السعودية أيضاً تفوق تلك الموجودة في أية دولة أخرى. وأن معدل الاحتياطي الى الإنتاج يمتد الى أكثر من (١٠٠) عام وأنها تمتلك احتياطيات مثبتة تقارب (٣٠٠) مليار برميل[٣١].

لـذا أن امـتلاك السـعودية لاحتياطيـات ضـخمة سـيكون كافيـاً لكـي تحـافظ السعودية على دورها كممون إستراتيجي في المستقبل كدولة مهمة منتجة للنفط فقط بل من قدرتها على الخدمة (كمنتج متأرجح) باعتبارها الملاذ الأخير. وتستطيع المملكة أن تلعب هذا الدور لأنها تحتفظ بنحو مليوني برميل في اليوم من القدرة غير المستخدمة، ما يعني قدرة أعلى وأبعد من حاجات الإنتاج اليومي ويمكن لهذه القدرة أن تحل محل فقدان أي إنتاج آخر في أسواق العالم[٣٢].

ففي العام ٢٠٠٣ وحده شهد العالم فقداناً مؤقتاً لكميات كبيرة من ثلاثة بلدان منتجة رئيسية هي العراق ونيجيريا وفنزويلا. وقد تمكنت العربية السعودية من التدخل السريع وتعويض هذا النقص في الإمداد، وتمنع بالتالي عدم التوازن الذي كان سيؤدي سريعاً الى رفع الأسعار الى مستويات غير مجربة، وتضمن محافظتها على دورها المهيمن في أسواق النفط العالمية.

وثمة خاصتان فريدتان تمنحان السعودية أهمية إستراتيجية كممون نفط خام:

الأولى: هي إرادتها وقدرتها على أن تحافظ على قدرة إنتاج زائدة.

الثانية: هي إرادتها وقدرتها على ترجيح إنتاجها لتلبية التغيير في شروط السوق. ولا يستطيع أي بلد في العالم أن يقوم بهذين الدورين الى الحد نفسه مثل العربية السعودية. فقد زادت السعودية، في الأشهر الاثني عشر التي سبقت احتلال الولايات المتحدة للعراق، إنتاج نفطها الخام من (٧.٣) مليون برميل الى نحو (٩.٤) مليون برميل في اليوم، زيادة قدرها (٢.١) مليون برميل في اليوم، هذه الزيادة هي أكبر كثيراً من مجموع إنتاج كازاخستان وأذربيجان الذي يقارب (١.٣) مليون برميل في اليوم. وكذلك تحتفظ السعودية بدور المنتج المتأرجح لمستقبل غير محدد لا يحتفظ بلد في العالم من تلك البلدان التي تملك احتياطيات كبيرة، بمستوى القدرة الاحتياطية الذي تحتفظ به[٣٣].

أن بلدان أوبك بصورة عامة تمتاز بقدرتها على تأمين انقطاعات النفط، ولاسيما اتفاقها حول سقف محدد للحصص. وبما أنها تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط فأن بمقدورها التحكم في العرض في سوق النفط العالمية، ومثل هذه الممارسات التي تقوم بها أوبك قد تقدم للعالم بوليصة تأمين ضد انقطاعات الإمداد، اذا كانت كميات القدرة الزائدة مناسبة لتعويض انقطاع جدي، فالبلدان المنتجة للنفط خارج أوبك بما فيها روسيا

ليس لديها محفزات للاحتفاظ بقدرة (احتياطية) وهي لا تبقي نفطاً بعيداً عن السوق. ومن هنا لا يمكنها أن تنتج فجأة المزيد من النفط في حال انقطاع في الإمداد، وبالإضافة الى ذلك، فأن برودة المناخ في روسيا لا يفضي الى تقلبات في الإنتاج أو التحكم بها بسبب شروط التجمد في حقول النفط[٣٤] صحيح أن روسيا ومنطقة بحر قزوين تزود العالم بمدخل الى موارد إضافية للنفط وتساعد في التخفيف من آثار توقف الإمدادات القصيرة الإمداد وهي تعزز تنوع الإمدادات، لكنها لا يمكنها أن تقدم الشيء المساعد الذي لا يمكن الا لبلدان أوبك الشرق أوسطية القيام به من خلال قدرتها الزائدة[٣٥].

خامساً: الدول الكبرى المستهلكة وأمن الطاقة

بالنظر لكون الصين من الدول الناهضة اقتصادياً فأنها أخذت تزيد من وردتها من النفط. فمن المحتمل أن تستورد الصين بحلول العام ٢٠٢٠ حوالي (٧٠%) من إجمالي احتياجاتها النفطية مقارنة بالنسبة الحالية البالغة (٤٠%)، وبالتالي ستصبح الصين معتمدة اعتماداً كبيراً على إمدادات نفط الخليج العربي لتلبيته نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية المستقبلية. لذلك سيتحتم على نسبة متزايدة من واردات النفط الصينية العبور من نقاط اختناق بحرية معرضة للخطر. لذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (٧٠%) من واردات النفط الصينية بحلول العام ٢٠١٥ ستأتي من الشرق الأوسط، أما الحصص المهمة الأخرى فسيتم توريدها بالناقلات من أفريقيا وعبر خطوط الأنابيب والسكك الحديدية من روسيا وعبر الأنابيب من آسيا الوسطى. وسيعبر ما يزيد على ٥٠% من نفط الصين مضيق ملقا. بالإضافة الى عدم إحساس الصين بالأمن حيال إمداداتها المستقبلية المنقولة بحراً، تنتابها هواجس تتعلق بالحد الذي يمكنها الاعتماد فيه على روسيا كمزود مستقبلي للطاقة، ومصدر هذه الهواجس القرارات المتعلقة بخصوص خطوط الأنابيب وتطاول موسكو على كل مشروعات الطاقة الرئيسية في شرق سيبريا وجزيرة سخالين التي تعتزم تزويد الصين وآسيا بالنفط والغاز منها. كما تواجه الصين منافسة لها في الوصول الى إمدادات الطاقة الواقعة في أقصى الشرق الروسي[٣٦].

وقد أنشأت شركات النفط الوطنية الصينية أيضاً شبكة ضخمة تضم حصصاً نفطية وعقود إمدادات في أفريقيا، أهمها موقعها الإنتاجي السهمي الأضخم في صناعة النفط في السودان الى جانب عقود إمدادات وقعتها مع مصدري نفط رئيسيين في غرب

أفريقيا، نيجيريا وأنغولا. وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية، تمتلك الصين حصصاً نفطية سهمية في الحزام النفطي الغربي في كندا، وتقيم علاقات وثيقة مع فنزويلا، وقد استحوذت الصين مؤخراً على استثمارات سهمية من خلال صفقة في الأكوادور وتحالف إستراتيجي مع شركة بتروبراس البرازيلية، أما في جنوب شرق آسيا فقد استحوذت الصين على الطاقة وعقود الإمدادات التي أخذت تنمو بسرعة من النفط والغاز الطبيعي المسال في أندونيسيا، والغاز الطبيعي المسال وإمدادات الغاز الطبيعي في أستراليا، وصفقات خط أنابيب محتملة مع مانيمار. كما وقعت الصين على تحالفات إستراتيجية في مجال الطاقة من هذا النوع أو ذاك مع ما لا يقل عن تسع دول، من بينها إيران والسودان وروسيا وكازاخستان والسعودية والبرازيل وفنزويلا[٣٧] وكذلك مع العراق من خلال مساهمة الشركات الصينية في استثمار النفط العراقي.

وتثير الولايات المتحدة مخاوفها من إستراتيجية الصين الساعية بالتوجه نحو الخارج والمتمثلة في إرسال شركاتها النفطية الوطنية للاستحواذ على حصص وطنية صينية في إنتاج النفط على أنها إستراتيجية تنافسية.، وهذا يغذي المخاوف الأمريكية من الصين، لتضاف الى قائمة طويلة من التوترات والمخاوف الحالية من تزايد قوة الصين العالمية. وتتمحور مخاوف الولايات المتحدة بشكل خاص حول مسائل عديدة، فدور الصين القوي المتمثل في دعم وتنسيق وتمويل النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الوطنية مقروناً بدبلوماسية جريئة في مجال الطاقة تتعارض واعتماد الولايات المتحدة على الأسواق والاستثمارات الخاصة. كما أن الولايات المتحدة تنظر الى تعلق شركات النفط الصينية بالاستحواذ على حصص في أسهم نفطية والتحكم الفعلي بالإمدادات على أنه قد يقلل فرص البلدان الأخرى في الوصول الى الأسواق النفطية، ويقوض بالتالي مرونة أسواق الطاقة العالمية[٣٨].

في الواقع، أدركت الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن إمداد النفط سيكون حاسماً في الصراعات المستقبلية. ومن هنا جاء اهتمامها بمنطقة الخليج العربي. وكانت إدارة ترومان تعتقد أن المناورة السوفيتية في إيران واليونان وتركيا هدفها حقول النفط الأبعد في الجنوب. فردت واشنطن بإرسال الأسلحة وأشكال أخرى من المساعدة العسكرية الى الدول الصديقة في المنطقة وبتأسيس وجوداً دائماً لأسطولها الحربي في

الخليج العربي. أن تركيز الحرب الباردة على النفط بلغ مرحلة الأزمة في العام ١٩٧٩ بالاحتلال السوفيتي لأفغانستان. وكان هذا العمل، الذي أعقب الثورة الإسلامية في إيران هو الذي دفع الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الى إعلان مبدأه الشهير في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٨٠[٣٩] وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فأن الإستراتيجيين الأمريكيين لم يختلفوا في أفكارهم عما سبق فيما يخص أمن الطاقة. فقد حذروا من تنامي التهديد للمصالح الأمريكية الذي تشكله القوى الطامحة خصوصاً روسيا والصين، وكذلك المخاطر التي تمثلها الدول المارقة. وقد جادل هؤلاء بأنه يجب رفع النفقات العسكرية الأمريكية والدفاع عن المصالح الحيوية. ولما كانت الولايات المتحدة وروسيا والصين تسلم بالأهمية الحاسمة للخليج العربي والاحتياطيات الأخرى للنفط، ولهذا عملت الولايات المتحدة على تعزيز مركزها في هذه المنطقة[٤٠] فتم إنشاء القيادة المركزية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ وأطلق عليها بالسنتكوم التي تمتد الى أكثر من ثلاثة آلاف ميل من مصر غرباً الى فيرغستان شرقاً، فأن قلبها الجغرافي والإستراتيجي هو حوض الخليج العربي، موطن ما يقرب من ثلثي الاحتياطيات النفطية العالمية المعروفة على سطح الأرض. وتضم هذه المنطقة المنتجين الخمسة الرئيسين للنفط (إيران، العراق، السعودية، الكويت، الإمارات) والعديد من المزودين بالغاز الطبيعي. وتعبر الخليج العربي يومياً ناقلات تحمل حوالي (١٤) مليون برميل نفط، وتمر من مضيق هرمز الضيق في طريقها الى أسواق العالم. أن الحفاظ عن بقاء هذا المضيق مفتوحاً وإحباط أية تهديدات لاستمرارية إنتاج النفط في الخليج العربي هي المسؤولية الأساسية لقوات السنتكوم[٤١].

أما الصين فهي تحرص على ضمان ناقلاتها البحرية في الممرات الحيوية الناقلة للنفط مثل مضيق هرمز ومضيق ملقا باعتبارهما أهم موقعين يتعاملان مع أكثر من (٦٠%) من عمليات نقل النفط البحرية في العالم. ويعتبر مضيق ملقا الذي يفصل بين أندونيسيا وماليزيا وتقع سنغافورة على طرفه الجنوبي، ممراً إستراتيجياً حيوياً تزداد أهميته لديها سنة بعد أخرى، فحاجات الصين النفطية المستوردة من الشرق الأوسط وأفريقيا تأتي عبر هذا المضيق. واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن واردات الصين من النفط

تـأتي مـن منطقـة الشـرق الأوسـط وحـدها تقـدر بـأكثر مـن (٦٠%) مـن إجمـالي وارداتهـا النفطية، فهذا يعني أن (٨٨%) من واردات الصين تأتي عبر هذا المضيق[٤٢].

تعـد عمليـات القرصـنة المسـتمرة فـي منطقـة المضـيق بالإضـافة الـى العمليـات الإرهابيـة التـي قـد تحـدث، الهـاجس الأكبـر لـدى دول المنطقـة لاسـيما الصـين. اذ تخشـى الأخيرة التي تعتمد بصورة كبيرة على الشحنات القادمة من هذا الطريق. من أن تغلق أية عمليات قرصنة أو إرهاب المضيق وينعكس ذلك بشكل مباشر على الواردات البحرية، دون أن ننسى أن الوجود الأمريكي في المنطقة يثير الهواجس الصينية بشكل مستمر[٤٣].

لذلك قامت الصين ببناء أسطول بحري وقوة عسكرية بحرية لحماية مصالحها النفطية ولحماية أمنها الخارجي في الوقت نفسه. وتعمل الصين على توثيق علاقاتها الإسـتراتيجية بالـدول الممتـدة مـن الشـرق الأوسـط الـى بحـر الصـين الجنـوبي، متبعـة إستراتيجية "عقد من اللؤلؤ" المتمثلة ببناء قواعد وروابط قوية مع دول المنطقة التي تقع على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية وواردتها البحرية ومن ضمنها بناء قاعدة بحرية جديدة في ميناء **Gwadar** الباكستاني. وزودتها برادار الكتروني مهمته مراقبة حركة الملاحة في مضيق هرمز وبحر العرب. وهي تسعى جاهدة بناءً على سياسة عقد اللؤلؤ، الى تأمين طرق المواصلات البحرية المتعلقة بها عبر توثيق العلاقة مع عدد من الدول ومنها:-

١. بنغلاديش حيث تسعى الصين الى وجود بحري وتجاري مكثف فيها وأكبر بكثير مما هو موجود حالياً.
٢. بورمـا حيـث طـورت الصـين علاقاتهـا مـع حكومتهـا وقامـت بمـدها بمسـاعدات عسكرية بمليـارات الـدولارات واسـتغلت هـذه العلاقـات الثنائيـة فقامـت ببنـاء قواعـد بحرية في بورما (مانيمار) وأقامت منشآت جمع معلومات (استخبارية الكترونية) على الجزر في خليج البنغال قرب مضيق ملقا للأشراف عليه من هناك.
٣. كمبوديـا قامـت الصـين بتوقيـع اتفـاق عسـكري ثنـائي معهـا لتزويـدها بالتـدريب والمعدات اللازمة.
٤. بحر جنوب الصين: دعمت الصين وجودها في المنطقة عبر تطوير قوة بحرية وجوية متمركزة في جزيرة **Hainan** وجزيرة **Woody**.

٥. تايلاند: تدرس الصين إمكانية تمويل مشروع بناء قناة عبر تايلاند بقيمة (٢٠) مليار دولار. بحيث توفر هذه القناة للسفن بديلاً عن قناة ملقا. وتسعى الصين الى بناء موانئ بحرية مع كامل تجهيزاتها والبنى التحتية التابعة لها والمخازن الملحقة بها في تايلاند ما من شأنه أيضاً أن يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة ومن قدراتها على مراقبة وحماية الطريق التجارية الممتدة من هرمز الى ملقا عبر جميع الدول المذكورة[٤٤].

أما في أفريقيا فقد أصبحت منطقة خليج غينيا (نيجيريا، غينيا الاستوائية، تشاد، الكاميرون، أنغولا منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدة حيث يقدر إنتاج النفط في هذه المنطقة بأنه يتعدى (٤.٥) مليون برميل يومياً. ويقدر ما تستورده الولايات المتحدة من نفط أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي (١٦%) من جملة وارداتها النفطية، وهي كمية مساوية للكمية التي تستوردها الولايات المتحدة حالياً من السعودية، وطبقاً لتقديرات مجلس الأمن القومي الأمريكي فسوف تصل تلك النسبة الى (٢٥%) في العام ٢٠٢٥. وعن خطط وزارة الطاقة الأمريكية تسعى الولايات المتحدة الى استثمار (١٠) مليارات دولار في صناعة النفط الأفريقية، وهناك الشركات الأمريكية العاملة على الساحل الأفريقي المطل على المحيط الأطلسي في جنوب الصحراء وهي شركة أكسون موبيل وشيفرون وتكساكو، أما أكبر المشروعات التي يجري تمويلها حالياً في أفريقيا فهو خط أنابيب النفط ما بين تشاد والكاميرون والتي أنفق عليها (٣٧٠٠) مليون دولار[٤٥].

أما السودان فيقع ضمن لعبة المصالح الدولية ويعد بؤرة للصراع حول النفط فهذا البلد يمتلك احتياطي يقدر بـ (٢) مليار برميل ومن المتوقع زيادتها الى (٤) مليار برميل مما يزيد من وتائر التدخل الدولي. وتكمن مصادر الثروة النفطية في جنوب السودان وفي منطقة أبيي المتنازع عليها وفي جنوب إقليم دارفور. وتهتم الولايات المتحدة بمد أنبوب نفطي يتم بناؤه حالياً عبر خط طوله (١٦١٠) كم الى ميناء على البحر الأحمر. أن النفط في هذه المنطقة أدى الى تفاقم الصراع المحلي والعالمي في دارفور وأن أهداف الولايات المتحدة هي الاستحواذ على الثروة التي تكمن في السودان حيث أن دارفور تحاذي بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال مروراً بتشاد والكاميرون[٤٦]. أما الصين فأنها ترتبط بشراكة نفطية متميزة مع السودان حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية

الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة عام ١٩٩٥. وبعد ذلك بعامين، وعندما قطعت واشنطن علاقاتها مع السودان، أسرعت الصين على الفور لملأ الفراغ الذي تركته واشنطن وعملت على توطيد علاقاتها مع الخرطوم وأصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب الى الصين. لقد استثمر الصينيون أكثر من (١٥) مليار دولار في عقود مشاريع استكشاف مشتركة في السودان، ولحماية مصالحها هناك والتي تؤمن (٧%) من وارداتها النفطية الكلية، أكدت بكين بشكل صريح وواضح أنها ستستخدم الفيتو لعرقلة أي عملية فرض عقوبات على السودان في مجلس الأمن. كما تمكنت شركة النفط الصينية من شراء (٤٠%) من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان[٤٧].

الخاتمة

بفضل تمكن البلدان المنتجة للنفط من السيطرة على مواردها نتيجة سياسات التأميم استطاعت هذه البلدان أن تتبنى سياسات نفطية مستقلة مما انعكس إيجابياً على أوضاعها الداخلية. وعلى الرغم من أن منظمة أوبك تنتج (٤٠%) من الإنتاج العالمي للنفط مقابل (٦٠%) للدول المنتجة خارج أوبك الا أنه أصبح لها القدرة على التحكم في تحقيق الاستقرار النفطي بسبب اتفاقاتها حول تحديد سقف الإنتاج النفطي والتحكم بالأسعار اذا أصبح لديها الإمكانية على المناورة. ولا يمكن أن نهمل احتواء دولها على احتياطيات هائلة.

أن البلدان المنتجة عن العموم تتأثر بعدم الاستقرار الداخلي وبالأزمات مما يؤدي الى تقييد قدراتها الإنتاجية ويؤثر على أسعار النفط. كما تتأثر أيضاً بالأوضاع الجيوبولتيكية والقدرة على إيجاد منافذ لتصدير النفط كما هو الحال بالنسبة لدول بحر قزوين.

أن الأحداث الداخلية والعمليات الإرهابية التي تجري في البلدان المنتجة أخذت تؤثر على العمليات الإنتاجية مما يؤثر سلباً على الأسعار.

أن تزايد الطلب على النفط بسبب حاجة الولايات المتحدة وشدة الاعتماد عليه في قطاع النقل وحاجة الدول الكبرى المستهلكة الجديدة مثل الصين والهند أدى الى زيادة التنافس على مناطق إنتاجه والبحث عن مناطق آمنة للحصول عليه. وأخذت هذه الدول

تنويع مصادر الحصول عليه واللجوء الى عقد صفقات استثمارية وحصص سهمية في مناطق إنتاجه مما أدى الى ظهور مفهوم أمن الطاقة حيث أخذت الدول المستهلكة الكبرى تكثف من وجودها العسكري في مناطق وطرق الإمداد حيث أخذت المنافسة تحتد بينها.

الهوامش

(*) **كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد**

[1] **مايكل كلير "دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: الى أين؟" ترجمة احمد رمو، دار الساقي، بيروت ٢٠١١، ص٢٨- ٢٩.**

[2] **المصدر السابق، ص٢٩.**

[3] **إيان ريتلدج "العطش الى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟" ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم ٢٠٠٦، ص٣١.**

[4] **المصدر السابق، ص٣١-٣٣.**

[5] **وينران جيانج "النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم" في كتاب "الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٨، ص٣٢٦-٣٢٧.**

[6] **تلميذ احمد "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي" في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، المصدر السابق، ص٣٩٠.**

[7] **المصدر السابق، ص٣٧٦.**

[8] **المصدر السابق، ص٣٧٦-٣٧٧.**

[9] **بيتر تيرتزاكيان "ألف برميل في الثانية: نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٠٨-١١٠.**

[10] **المصدر السابق، ص١١١.**

[11] **جوليا ناني "روسيا ومنطقة بحر قزوين" جان هـ. كاليكي- ديفيدل، غوردون "الأمن والطاقة: نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة"، ترجمة حسام الدين خضور، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص٢٢٥.**

[12] **المصدر السابق، ص٢٢٨.**

(*) **هددت إيران في شهر أيلول ٢٠١٢ بأنها سترد بقوة اذا تعرضت لضربة من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة. و في ٢٨ كانون الأول ٢٠١١ أعلن قائد الأسطول الأمريكي الخامس في الخليج العربي الى رفضه إغلاق مضيق هرمز في حالة قيام إيران بإغلاقه اذا ما تعرضت لضربة عسكرية حيث دعى قائد البرية الإيرانية و كذلك نائب رئيس الجمهورية الإيراني الى إغلاق مضيق هرمز في حالة تعرض إيران الى عقوبات نفطية تخص حضر النفط الإيراني. ودعت فرنسا الى حرية الملاحة في مضيق هرمز.**
المصدر: قناة BBC العربية في يوم الأربعاء ٢٨/ كانون الأول ٢٠١١.

[١٣] المصدر السابق، ص٢٤٦.

[١٤] المصدر السابق، ص٢٤٧.

[١٥] ج روبنسون ويست "العربية السعودية، العراق، الخليج "في كتاب الأمن والطاقة"، جان كاليكي- ديفيدل غولدن، مصدر سبق ذكره، ص٣٢١.

[١٦] المصدر السابق، ص٣٣٢.

[١٧] المصدر السابق، ص٣٣٢-٣٣٣.

[١٨] ادوارد ل مورس وآمي مابرز جاف "منظمة أوبك في مواجهة العولمة، في كتاب الأمن والطاقة" مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٣٦.

[١٩] المصدر السابق، ص١٣٦.

[٢٠] فاليري مارسيل مع جون ف. فيشل "عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية، في الشرق الأوسط" ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت ٢٠٠٧، ص٥٥.

[٢١] المصدر السابق، ص٦٠-٦١.

[٢٢] ادوارد ف. موريس وآمي مايرز جاف، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

[٢٣] المصدر السابق، ص١٤١.

[٢٤] المصدر السابق، ص١٤٢.

[٢٥] المصدر السابق، ص١٤٢.

[٢٦] فاليري مارسيل بالاشتراك مع جون ف. ميتشيل، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨-١٤٩.

[٢٧] المصدر السابق، ص١٤٩- ١٥٠. للمزيد من التفاصيل أنظر توماس فريدمان "عالم حار ومسطح ومزدحم: لماذا يحتاج العالم الى ثورة خضراء وكيف يمكنها أن تجدد مستقبل عالمياً" ترجمة هاني ثابري ونورما نابلسي، أكاديميا، مؤسسة محمد بن راشد، ٢٠٠٩، ص١٤٩-١٥٢.

[٢٨] ادوارد ل. مورس وآمي مايرز جاف، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

[٢٩] المصدر السابق، ص١٤٤.

[٣٠] المصدر السابق، ص١٤٥.

[٣١] ج روبنسون ويست، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩.

[٣٢] المصدر السابق، ص٣٢٩-٣٣٠.

[٣٣] المصدر السابق، ص٣٣٠-٣٣١.

[٣٤] جوليا ناني "روسيا ومنطقة بحر قزوين" في كتاب "الأمن والطاقة" مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

[٣٥] المصدر السابق، ص٢٢٤.

[٣٦] ميكال هيربرج "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي" في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٤٨٧-٤٨٨.

[٣٧] المصدر السابق، ص٤٩٠.

[٣٨] المصدر السابق، ص٤٩٥.

[٣٩] مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٤-٢٨٧.

[٤٠] المصدر السابق، ص٢٠.

[٤١] المصدر السابق، ص٢٠.

[٤٢] علي حسين باكير "التنافس الجيو- إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة- دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات" دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠١٠، ص١٧٦.

[٤٣] المصدر السابق، ص١٧٦.

[٤٤] المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠.

[٤٥] عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان "النفط والصراع السياسي في السودان" مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٦.

[٤٦] المصدر السابق، ص٣٥-٣٨.

[٤٧] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.